

الجمعية العامة الدورة الثامنة والخمسون  
البند ٩٣ (ج) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/58/483/Add.3)]

## ٢٠٨/٥٨ - الهجرة الدولية والتنمية

## إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة<sup>(١)</sup>، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الإجراءات الأساسية الرامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج العمل الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة د١ - ٢/٢١ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولا سيما الفرع الثاني - جيم المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية<sup>(٢)</sup> وفي برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(٣)</sup> ومنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة<sup>(٤)</sup> وفي الوثائق الختامية المنبثقة عن الدورتين الاستثنائيتين الرابعة والعشرين<sup>(٥)</sup> والخامسة والعشرين<sup>(٦)</sup> للجمعية العامة،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٤٩/١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) القرار د١-٢/٢٤، المرفق.

(٦) القرار د١-٢/٢٥، المرفق.

الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٢١٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وكذلك إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

**وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،**

**وإذ تؤكد من جديد التزام جميع الدول بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإذ تؤكد من جديد أيضا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٧)</sup>، وإذ تشير إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري<sup>(٨)</sup> واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٩)</sup> واتفاقية حقوق الطفل<sup>(١٠)</sup>،**

**وإذ تشير إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(١١)</sup>، التي دخلت حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٣،**

**وإذ تشير أيضا إلى أن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية صمموا على اتخاذ التدابير الرامية، في جملة أمور، إلى كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، والقضاء على الأعمال المتزايدة التي تنم عن العنصرية وكرهية الأجانب في كثير من المجتمعات، وتحقيق مزيد من التجانس والتسامح في جميع المجتمعات،**

**وإذ تؤكد من جديد ضرورة أن تضطلع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما أناطه بهما ميثاق الأمم المتحدة من مسؤوليات وأن تعمل الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف التي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة وذلك فيما يتعلق بصياغة السياسات وتوفير التوجيه والتنسيق لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السكان والتنمية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية،**

(٧) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٨) القرار ٢١٠٦ ألف (د-٢٠)، المرفق.

(٩) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(١٠) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

(١١) القرار ١٥٨/٤٥، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة قيام مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية بتعزيز دعمها المالي والتقني للبلدان النامية، وكذلك للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتعزيز إسهام الهجرة في التنمية،

وإذ تخطط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء إزاء مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية ونطاقه وشكله وجدول أعماله، وإذ تلاحظ انخفاض عدد الجهات التي ردت على الاستقصاء الذي أجرته الأمانة العامة، وإذ تدعو، في هذا السياق، الأمين العام إلى مواصلة النظر في هذه المسألة،

وإذ تلاحظ ما يقوم به من أعمال في إطار برنامج سياسة الهجرة الدولية كل من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتشارك مع مكتب العمل الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

وإذ تدرك أن الهوة المتعاضمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي داخل كثير من البلدان وفيما بينها وتهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، ومرد ذلك جزئيا تباين تأثير مكاسب العولمة وتحرير التجارة، أمران يسهمان، من بين عوامل مهمة أخرى داخلية ودولية على السواء، في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص داخل البلدان وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

وإذ تدرك أيضا أنه رغم وجود مجموعة من المبادئ الراسخة، فثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة وبذل المزيد من الجهود، بما في ذلك من خلال الآليات المناسبة، بغرض كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرهم، لا سيما العمالات المهاجرات،

وإذ تخطط علما بحقوق جميع المهاجرين والتزامهم باحترام التشريعات الوطنية، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالهجرة،

وإذ تلاحظ أن وجود التزام عام بتعدد الثقافات يساعد على توفير إطار يكفل الإدماج الفعلي للمهاجرين، والحيلولة دون التمييز ومكافحته، وتشجيع قيم التضامن والتسامح داخل المجتمعات المضيفة،

وإذ تسلم بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والتحليلات لآثار تنقلات العمال المهاجرين من ذوي الكفاءات العالية والحاصلين على درجات علمية متقدمة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وإذ تؤكد الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات والتحليلات عن آثار تلك التنقلات في التنمية في إطار العولمة،

وإذ تلاحظ أهمية المبالغ التي يجولها العمال المهاجرون، والتي تعد بالنسبة للعديد من البلدان أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، ويمكن أن تكون عاملاً إيجابياً مهماً، وإذ تشدد على ضرورة بحث مختلف أبعاد هذه المسألة من منظور للتنمية المستدامة،

#### ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(١٢)</sup>؛

٢ - تحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز التعاون الدولي والترتيبات الدولية على جميع الصعد في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة جميع جوانب الهجرة، وزيادة الفوائد التي تعود بها الهجرة الدولية على جميع المعنيين إلى أقصى حد؛

٣ - تهيب بجميع الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى أن تواصل، في إطار الأنشطة المستمرة المنوطة بها، تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية وذلك بهدف إدماج قضايا الهجرة، بما في ذلك المنظور الجنساني والتنوع الثقافي، بصورة أكثر اتساقاً في الإطار الأوسع المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها واحترام جميع حقوق الإنسان؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، عقد اجتماعات منتظمة، حسب الضرورة، بغية تنسيق أنشطتها المتعلقة بالهجرة الدولية وجمع معلومات لمساعدة الدول على تحديد القضايا الحاسمة الأهمية، ومناقشة الخطوات المقبلة؛

٥ - تحيط علماً بالمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء بغرض مواصلة تعيين الأبعاد الكثيرة للهجرة الدولية والتنمية لتحسين تفهم عمليات الهجرة الدولية وصلاتها بالعولمة والتنمية، ومعالجة القضايا المتصلة بالهجرة الدولية، وتحليل الثغرات ومواطن القصور

(١٢) A/58/98.

في النهوج الراهنة، وتعظيم فوائد الهجرة الدولية إلى أقصى حد، وتعزيز التعاون على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي؛

٦ - تشجيع حكومات بلدان الأصل، وبلدان المرور العابر، والبلدان التي يقصدها المهاجرون على تعزيز التعاون بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة، وتلاحظ مع التقدير الاجتماعات والمؤتمرات العديدة التي عقدت بشأن الهجرة والتنمية<sup>(١٣)</sup>، لا سيما في سياق التعاون الإقليمي؛

٧ - تدعو الحكومات إلى أن تسعى، بمساعدة المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، إلى جعل خيار بقاء الشخص في بلده خياراً ممكناً للجميع، لا سيما من خلال الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تحقيق توازن اقتصادي أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، على سبيل الاستثناء، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، بدلاً من دورتها الستين، بشأن تنفيذ هذا القرار، يتضمن، في جملة أمور، معلومات مستكملة عن نتائج الأنشطة ذات الصلة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة وعن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمة الدولية للهجرة وسائر المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك أفضل الممارسات بشأن الهجرة المنظمة والسياسات الرامية إلى زيادة الفهم وتعزيز التعاون في مجال

(١٣) بما في ذلك المؤتمر الأوروبي المعني بالهجرة، المعقود في بروكسل في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ الندوة الدولية المعنية بالهجرة: نحو تعاون إقليمي بشأن الهجرة غير النظامية/غير الموثقة التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ واعتمدت إعلان بانكوك الخاص بالهجرة غير النظامية (انظر A/C.2/54/2، المرفق)؛ والمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة، المعقود في جنيف في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦؛ والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة في أمريكا الشمالية والوسطى؛ والاجتماعات الإقليمية لبناء القدرات والتعاون في ما يتعلق بسياسات الهجرة، التي نظمها وخطط لها برنامج سياسة الهجرة الدولية؛ ومؤتمر حوض البحر الأبيض المتوسط المعني بالسكان والهجرة والتنمية، المعقود في مالديف مايوركا، إسبانيا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ والندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التابعة لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، المعقود في لاهاي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨؛ والمؤتمران الإقليميان الوزاريان الأول والثاني بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود ذات الصلة، المعقودين في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

الهجرة الدولية والتنمية فيما بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، وأن يستعرض المبادرات الرئيسية للدول الأعضاء، وأن يقترح خيارات عملية لتنظر فيها الجمعية العامة؛

٩ - **تقرر** أن تكرس الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ حوارا رفيع المستوى لبحث الهجرة الدولية والتنمية، وذلك وفقا لقواعد وإجراءات الجمعية؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا في دورتها الستين عن التفاصيل التنظيمية للحوار الرفيع المستوى، مع مراعاة ما يلي:

(أ) أن الغرض من الحوار الرفيع المستوى هو مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية بهدف تحديد الوسائل والسبل الملائمة لزيادة منافعها الإنمائية إلى أقصى حد ممكن وخفض آثارها السلبية إلى أدنى حد ممكن؛

(ب) أنه ينبغي أن يركز الحوار الرفيع المستوى بقوة على قضايا السياسة العامة، بما في ذلك التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

(ج) أن اجتماعات المائدة المستديرة وعمليات التبادل غير الرسمية مفيدة للحوار؛

(د) أن نتائج الحوار الرفيع المستوى ستصدر في شكل موجز يعده الرئيس، ويوزع على نطاق واسع على الدول الأعضاء والمراقبين ووكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات المعنية؛

١١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند الفرعي المعنون "الهجرة الدولية والتنمية".

الجلسة العامة ٧٨

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣